الحكومة البريطانية، كان انشاء حكومة عربية مستقلة؛ فكان موقف وزارة الخارجية، في نهاية تموز (يوليو) أي بعد الاجتياح الفرنسي لدمشق مباشرة، اعتبار شرق الأردن منطقة عربية مستقلة ضمن دائرة النفوذ البريطاني. واذا اختارت حكومة هذه المنطقة الاعتراف بالحكومة الجديدة في دمشق، فان على بريطانيا ان تتعامل مع دمشق بشكل مباشر، بكل ما يتعلق، ويؤثر، بشرق الأردن[٣١]. وبعد هذا التاريخ باسبوع، بعث كورزون الى صموئيل ببرقية، يخبره فيها بأن فكرة احتلال السلط والكرك مرفوضة، وانه غير مرغوب في بسط السلطة الفرنسية على المنطقة الواقعة الى الجنوب من خط سايكس ـ بيكو، وان سياسة بريطانيا هي انشاء دولة مستقلة هناك، وان يجرى الاتفاق على الحدود بينها وبين فلسطين بواسطة المحادثات بين السلطات البريطانية والسلطات المحلية التي ستقوم هناك[٣٢].

بدأت بريطانيا الاهتمام بنوعية الحكم، والأشخاص الذين سيؤلفون الحكومة، في شرق الأردن، بعد الاجتياح الفرنسي لدمشق بفترة وجيزة. فقد سأل كورزون صموئيل، في البرقية المذكورة أعلاه، والمؤرخة ١٩٢٠/٨/٦، عن مكان وجود الأمير زيد، أصغر أبناء الشريف حسين، وعن امكان قبوله أميراً على المنطقة. فجاء جواب صموئيل، في اليوم التالي، بأن الأمير زيد موجود مع أخيه فيصل في مدينة حيفا، وانهما يحضّران لسفرهما الى اوروبا. وعن امكان قبول زيد أميراً على المنطقة، أجاب صموئيل بأن زيداً ضعيف الشخصية، ولا يصلح لأن يكون أميراً، وبأن السكان المحليين يرفضون ان يعيّن عليهم أحد من عائلة الشريف حسين[٣٣]. ويظهر ان رأي صموئيل هذا قد أثر في كورزون، لأنه لم يبد أي اهتمام بالأمير زيد بعد هذا التاريخ، وطلب من صموئيل، بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٣، ان لا يشجع الأمير فيصل، اذا أبدى أي اهتمام بحكم شرق الأردن[٣٤].

عند مفترق الطرق هذا، قرر كورزون ان سياسة بريطانيا، بشأن شرق الأردن، يجب ان تكون تشجيع انشاء حكم عربي محلي، بحيث يتمّ ارسال عدد قليل من الضباط السياسيين البريطانيين الى المدن الرئيسة، مثل السلط والكرك، ليساعدوا السكان في انشاء مؤسسات بلدية وحكومات محلية. وبعث ببرقية الى صموئيل بهذا الشأن، بتاريخ ١٩٢٠/٨/١١، وطلب منه ان ينفّذ هذه السياسة، بشرط ان لا يستوجب ذلك بريطانيين، حتى لحماية الضباط السياسيين. وأعلمه بأنه اذا لم يتوفّر لديه الضباط الملائمون، فانه سيعيّن ضباطاً أكفاء لتنفيذ المهمة. وأخبره، أيضاً، بأنه اذا أرادت بريطانيا ان تمدّ ادارتها الى هذه المنطقة، فيتوجّب عليها اقناع السكان والسلطات المحلية بأنهم سيكونون المستفيدين من هذه الادارة، وذلك بواسطة أفعالها الجيدة، التي تخدم مصالحهم[٣٥]. وتمشياً مع هذه السياسة، قام صموئيل بارسال عدد من الضباط السياسيين الى المدن الرئيسة هناك؛ وقام، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢٠، بزيارة شرق الأردن والاجتماع برؤساء القبائل ووجهاء المنطقة في مدينة السلط، وأخبرهم بسياسة الحكومة البريطانية المتعلقة بمنطقتهم، والمتمثلة بانشاء ادارة بريطانية معتمدة على حكم عربي محلي. وعندما علم كورزون بفحوى خطاب صموئيل في السلط، اعترض على ما قاله بشأن ان الحكومة البريطانية تريد انشاء ادارة بريطانية في شرق الأردن، فبعث اليه ببرقية، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢٦، أعلمه فيها بـ «ان حكومة جلالته لا ترغب في توسيع مسؤوليتها على المناطق العربية، ويجب عليك ان تؤكد ان المساعدة التي نقدر على تقديمها الى الادارة المحلية في شرق الأردن محدودة جداً»[٣٦].

ان المتتبع لسياسة كورزون هذه، يجدها غير شاملة، وأكثر ما يميّزها انها كانت سياسة مؤقتة. فعلى الرغم من ان الضباط السياسيين البريطانيين والقوّاد المحليين قد نجحوا في انشاء نواة لمؤسسات حكم محلية في المدن الرئيسة، ونواة لميليشيات محلية، وانه بُدىء بجمع بعض الضرائب، الّا ان